الأمم المتحدة

A/C.3/64/SR.38

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
29 March 2010
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بينكي ..... (ليتوانيا)

المحتويات

البند ٤١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى:

Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-59108 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٤١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (A/64/12 و Add.1، و A/64/330)

١ - **السيد غوتيريس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): عرض تقريره (A/64/12) قائلا إنه تم إنفاق البلايين من الدولارات في البلدان المتقدمة لتخفيف الآثار المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية، إلا أن الاهتمام كان قليلا نسبيا بما لهذه الأزمة من آثار على العالم النامي، إذ يمكن أن يمحو هذا الأثر سنوات من الجهود المبذولة للحد من الفقر ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب دراسة ما للأزمة من أثر على تشرد السكان، على أن توضع في الاعتبار الاتجاهات العالمية الكبيرة ولا سيما زيادة عدد السكان، والتحضر المتزايد، وتغير المناخ، والهجرة، وانعدام الأمن الغذائي، ونقص إمكانية الحصول على المياه، وارتفاع الطلب على الطاقة، مما يتطلب اتخاذ إجراء على الصعيد العالمي أيضا. وتساهم هذه الاتجاهات، مع الانكماش الاقتصادي العالمي، في انتشار وتفاقم الأزمات.

٢ - وأضاف أن ثلثي مجموع اللاجئين في العالم يتركزون في قوس يمتد من الجنوب الغربي لآسيا إلى القرن الأفريقي والبحيرات الكبرى في أفريقيا، مرورا بالشرق الأوسط، ويعيش في هذه المنطقة أيضا ثلاثة أرباع ما مجموعه ١٤,٥ مليون مشرّد اعتنت بهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٨، وتحدث كل عمليات نزوح السكان الكبيرة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش في أفريقيا ما يقرب من نصف المشردين بسبب التراعات أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، يشكل القيام في الآونة الأخيرة باعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص المشردين في أفريقيا، وهو أول صك قانوني ملزم حول هذا الموضوع، إنجازا رئيسيا تستطيع مناطق أخرى في العالم أن تسترشد به.

٣ - وقال إن الأشكال المعاصرة للتشرد تتزايد تعقيدا بسبب تشابك مختلف الأسباب، بما في ذلك التراعات، وتغير المناخ، والفقر المدقع، وسوء الحكم، وأزمات الغذاء والطاقة، وتشكل هذه الأمور من وجهة نظر المفوضية أربعة تحديات رئيسية: تقلص مساحة العمل الإنساني، وتقلص أماكن اللجوء، وصعوبة تنفيذ الحلول الدائمة، وتقديم المساعدة إلى اللاجئين في المناطق الحضرية.

٤ - وأضاف أن تقلص مساحة العمل الإنساني يعود إلى أن عددا كبيرا من الجهات الفاعلة ذات الصلة بالتراعات لا تحترم اليوم أيا من المبادئ الإنسانية وأمن العاملين في المجال الإنساني، وإلى أن بعض البلدان، بحجة سيادتها الوطنية، ترفض وجود وكالات إنسانية على ترابها، وإلى أن البعض يستفيد من أن الفصل الواضح القائم بين المجال المدني والمجال العسكري آخذ في التلاشي إلى درجة تقويض العمل الإنساني. وبالنسبة للمفوضية التي فقدت ثلاثة مندوبين خلال ستة أشهر فقط، ما من شيء يهمها أكثر من أمن الموظفين. ولذلك أنشأت المفوضية لجنة توجيهية مكلفة بدراسة الحالة من زاوية الأمن في العمليات الرئيسية التي يتم القيام بها، وتقديم التوصيات، وتعزيز التدابير التي من شأنها أن تساهم في أمن موظفيها، مثل تقاسم المعلومات والتدريب. وتتخذ المفوضية أيضا مبادرات رامية إلى تعزيز الثقة لدى المجتمعات المحلية، والعمل بنشاط مع جميع أصحاب المصلحة، وتكثيف تعاونها مع الهيئات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال تقييم المخاطر، والتدريب، وتبادل الخبرات.

٥ - وفيما يتعلق بتقلص أماكن الإيواء، على الرغم من حدوث بعض التقدم الإيجابي في مجال الحق في اللجوء،

لا سيما في موضوع إيجاد حلول بديلة لاحتجاز طالبي اللجوء، هناك اتجاه عام يتمثل في تشديد القيود والانتقاص من الحقوق، لا سيما أن عددا من البلدان المتقدمة تضع قيودا على الدخول إلى أراضيها، متجاهلة ما لطالبي اللجوء من حقوق في القانون الدولي والتشريعات الإقليمية. فليس من باب الأخلاق ولا من المقبول إعادة طالبي اللجوء إلى بلد لا يضمن أمنهم أو زيادة أعباء البلدان النامية الهائلة أصلا. ولذلك لا يزال عند المفوضية أمل في وضع نظام أوروبي مشترك للجوء من أجل معالجة هذا الوضع الجائر الذي يمكن أن يسبب تفاقم مشكلة الهجرات الثانوية.

٦ - وأضاف أن صعوبة تنفيذ الحلول الدائمة مرتبطة ارتباطا مباشرا بزيادة تعقيد النزاعات الحديثة بل إن طابع بعضها غير قابل للحل. ويلاحظ أن هناك تباطؤا في إعادة اللاجئين بأعداد كبيرة ويرتبط ذلك بصفة خاصة بتدهور الحالة في أفغانستان، وفي جنوب السودان، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث الظروف أقل مواءمة لعودة اللاجئين، وبدأ الموقف الإيجابي الذي كان سائدا في الآونة الأخيرة إزاء الاندماج المحلي يضعف نظرا لتناقص عدد اللاجئين العائدين إلى ديارهم، وبسبب الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية في البلدان المضيفة. وبالنسبة للبلدان النامية، يمثل استقبال اللاجئين عبئا هائلا. ومع ذلك، بسبب تقلص إمكانيات العودة الطوعية والاندماج المحلي، فإن الطلب على التوطين يتزايد، وأصبح يتحتم إيجاد إمكانيات استقبال جديدة.

٧ - وخلال هذه الفترة، يُتوقع أن يزداد عدد اللاجئين الذين طالت مدة لجوئهم، ولذلك عملت المفوضية على وضع خطة عمل عالمية يعرض المفوض السامي خطوطها العريضة. وبالنسبة للأشخاص عديمي الجنسية، تولي المفوضية نفس الاهتمام للحالات التي طال عهدها، ولضرورة اتباع نهج شامل في البحث عن حلول، كما يتضح ذلك من عملها في بنغلاديش حيث تم تسوية وضع البيهاريين والأوردو قبل إجراء الانتخابات الوطنية، وفي الاتحاد الروسي حيث أصبح عدد متزايد من الأشخاص عديمي الجنسية فمنحوا الجنسية الروسية، وفي قرغيزستان وفييت نام وكوت ديفوار والبلقان الغربية، وفي العراق ونيبال.

٨ - وإن المفوضية، إدراكا منها بالعلاقة الوثيقة بين التشرد والتخطيط الحضري والحد من الفقر ولأن الأشخاص الذين يجب أن تحميهم المفوضية يتركزون بصفة متزايدة في المدن، فإنها تجري في الوقت الراهن دراسة عن التشرد داخل المناطق الحضرية بالتعاون مع تحالف عالمي للبلديات وشركاء في مجال التنمية. وتقوم المفوضية أيضا بإجراء دراسة متعمقة للعمليات الحضرية لصالح اللاجئين العراقيين في عمان وبيروت ودمشق، واعتمدت سياسة جديدة تتصل باللاجئين في المناطق الحضرية.

٩ - وإذ أشار المفوض السامي إلى النتائج الأولية لعملية إصلاح المفوضية، على النحو الوارد في تقريره (A/64/12)، أكد أن الوفورات التي تم تحقيقها سمحت بتكريس مزيد من الموارد للمستفيدين من البرامج، وتجسير الهوة بين العديد من المجالات (مكافحة الملاريا وسوء التغذية، والصحة الإنجابية، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني) وإعداد برامج جديدة للوقاية من فقر الدم، وتوفير إمدادات المياه، والصرف الصحي. وسمحت الإصلاحات كذلك بزيادة فعالية الاستجابة لحالات الطوارئ زيادة كبيرة، والدليل على ذلك السرعة في إرسال الموظفين والإغاثات أثناء وقوع الأزمات الأخيرة في باكستان وسري لانكا. وإن تقييم الاحتياجات الشاملة، وهو النهج الجديد الذي تتبعه المفوضية، وطموحها في تحقيق النتائج هما جزء من أهم الإصلاحات التي أنجزتها المفوضية. وتم في عام ٢٠٠٨ تجربة إعداد الميزانيات القائمة على الاحتياجات وتم اعتمادها على صعيد عالمي في عام ٢٠٠٩، وسوف تسمح للمرة الأولى عملية تقييم

الاحتياجات الشاملة بأن توضع في الاعتبار كل احتياجات الأشخاص الذين يعتمدون على المفوضية.

١٠ - وأضاف أن عملية اللامركزية والأقلمة مستمرة: فهناك ١٦ مكتبا إقليميا يغطي بالفعل ٦٧ بلدا من البلدان التي لدى المفوضية تمثيلا فيها، ويتم تجربة نهج جديدة في المكاتب الإقليمية لأوروبا والأمريكتين، من حيث جعل اتخاذ القرارات تتم في الميدان بقدر الإمكان.

١١ - وقال إنه تم تحقيق الجانب الأول من إصلاح إدارة الموارد البشرية من خلال إنشاء مكتب للأخلاقيات، واعتماد سياسة للإبلاغ عن الفساد، وإنشاء لجنة تشاور بين الموظفين والإدارة، وقسم لدعم التطور الوظيفي، بالإضافة إلى تحسين إجراءات رصد الانتشار السريع في حالات الطوارئ، ووضع سياسة للعقود القصيرة الأجل، ونظام جديد لتقييم الأداء المهني. أما الجانب الثاني فقد بدأ العمل به وسوف يسمح بتبسيط وتحسين عملية التعيينات والترقيات، وتنفيذ نظام جديد لإقامة العدل داخل منظومة الأمم المتحدة، وتحسين إجراءات التوظيف.

١٢ - ومضى يقول إن عملية التغيير تدخل الآن مرحلة التوطيد، وسوف يتم التركيز على الرقابة ومواصلة التحسينات من خلال الاستفادة من التقدم المحرز. وفي المقر، تم إنشاء شعبة دعم البرامج والإدارة، لدمج مهام إدارة البرامج وتحليلها ودعمها، كما تم تعزيز قدرة شعبة خدمات الحماية الدولية. وتم أيضا تطبيق أو يجري تطبيق جميع توصيات المكتب الأوروبي لمكافحة الغش من أجل تحسين استقلالية مكتب المفتش العام ونزاهته.

١٣ - وقال إنه لا يغيب عن بال المفوضية أن الإصلاح ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة ليكون أكثر قدرة على توفير الحماية والمساعدة وإيجاد الحلول للمستفيدين منه، ومن وجهة النظر هذه، تم بالفعل القيام بالعديد من الإصلاحات الفعالة. وأخذت المفوضية على عاتقها مسؤوليات جديدة تتصل بالأشخاص المشردين بسبب النزاعات، بما في ذلك إدارة المجموعات القطاعية في مجال الحماية والتنسيق وإدارة المخيمات، وتقوم أيضا بدور رائد في مجال الحماية من الكوارث الطبيعية. ولسد الثغرات على أرض الواقع، يطلب المفوض السامي دعم الدول الأعضاء لكي يتم تكليف المفوضية بدور تنسيق أنشطة الحماية، بما في ذلك التسجيل، والكشف عن المستضعفين، وتقديم مساعدة تستهدف النساء والأطفال.

١٤ - **السيدة زويدي** (إثيوبيا): قالت إنها ترى أن تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/64/330) يتضمن ادعاءات لا أساس لها فيما يتعلق بقضية المشردين في إثيوبيا، لا سيما عندما أشار إلى أنه ''لا تتوفر بيانات موثوقة قائمة على التوصيف والتقييم، باعتبار أن الوصول إلى المناطق المعنية مقيد. كما أدى عدم وجود هذه المعلومات إلى جعل وضع حلول طويلة الأمد لهؤلاء السكان أمرا صعبا''، أو أن القانون الجديد المتعلق بالهيئات والمؤسسات غير الساعية إلى الربح يعرقل العمل من أجل حقوق الإنسان.

١٥ - وأضافت أنه بالاستناد إلى الإحصاءات الأخيرة التي قدمتها السلطات الوطنية المختصة، يرى الوفد الإثيوبي أن عدد المشردين في إثيوبيا قد بولغ فيه، وتعتبر حكومته هذا تدخلا غير مقبول في شؤونها الداخلية. فمن المعترف به على نطاق واسع أن الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان تؤدي إلى أزمات إنسانية خطيرة وإلى تشرد السكان في إثيوبيا، وتتعاون الحكومة على نحو وثيق مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتلبية احتياجات المشردين: منع الوصول إلى هذه المناطق من شأنه أن يتعارض مع الأنشطة الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٧، قاد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بعثة

ميدانية، و لم يبلغ عن أي قيود تمنع الوصول إلى المواقع التي تستقبل المشردين. وعليه ترغب إثيوبيا في معرفة مصادر معلومات المفوض السامي، وتسأله إذا كان هذا الأخير يعتقد أن المنظمات الإنسانية الدولية يمكن أن تركز فقط على الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان للمساهمة في حل الأسباب الجوهرية للتشرد المرتبط بالنزاعات.

١٦ - **السيد علي** (السودان): قال، في معرض إشارته إلى أن بلده يستقبل لاجئين من البلدان المجاورة، إن الفقرة ٣٦ من تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/64/12) لا تعكس بشكل صحيح وواضح الوضع الحقيقي على الأرض. ويُعرب عن استغرابه من التطرق مرة أخرى إلى مسألة المنظمات الإنسانية التي تجاوزت ولايتها واضطرت إلى مغادرة البلد، بما أن هذه المسألة قد تم بالفعل تسويتها، وأن هناك منظمات أخرى تعمل الآن في الميدان، كما أكد ذلك فريق التقييم الذي يعمل مع الحكومة السودانية والأمم المتحدة. وإن الحالة الإنسانية في دارفور آخذة في التطور بشكل إيجابي، كما يدل على ذلك عودة اللاجئين وتناقص أعمال العنف، بحسب ما قاله ممثل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، يبذل السودان سياسيًا كل جهد ممكن لاستئناف المفاوضات في دارفور بمساعدة قطر. وفيما يتعلق بإصلاح الموارد البشرية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يطلب الوفد السوداني توضيحات بشأن ولاية مكتب الأخلاقيات وأنشطته.

١٧ - **السيد ميتسو** (فنلندا): قال إن وفده يؤيد استخدام الإدارة القائمة على النتائج كوسيلة لتعزيز قدرات استجابة المفوضية، وسوف يتابع وفده باهتمام نتائج تطبيق هذا النهج خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وما بعدها، ويرحب بصفة خاصة باعتماد استراتيجية تقييم الاحتياجات الشاملة. ويود أن يعرف كيف يمكن لتقييم الاحتياجات الشاملة أن يساهم في تحسين قدرات الاستجابة وتقييم الاحتياجات في مجمل منظومة الأمم المتحدة، وإذا كان من المعتزم، بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى، تقييم منهجيته وقابليته للتطبيق بعد فترة أولية من استخدامه من أجل إدخال التحسينات المحتملة عليه، وإذا كان يمكن أن يستخدم في إطار عملية النداء الشامل.

١٨ - وفيما يتعلق بتنفيذ حلول دائمة لحالة اللاجئين، غالبا ما يكون من المناسب تحقيق الانتقال من الإغاثة الطارئة إلى التنمية. وفي هذا الصدد، التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة أمر أساسي. واستفسر عن المشاكل التي تواجه المفوضية في معظم الأحيان في مثل هذه الحالات، وكيف يمكن تعزيز الجهود المبذولة.

١٩ - **السيد الشامي** (اليمن): قال إن المفوض السامي ذكر في تقريره (A/64/12) اليمن بوصفه مثالا يحتذى به فيما يتعلق باستقبال اللاجئين، على الرغم من المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي يواجهها. وفي هذا الصدد، تساءل إذا كان المفوض السامي يعتزم تعزيز تعاونه مع الدول التي تواجه مثل هذه الصعوبات، والتي تعتبر هذا التعاون ضرورة ملحة.

٢٠ - **السيد بوركيه** (كوت ديفوار): قدّم تعازيه إلى المفوضية بسبب وفاة ثلاثة من مندوبيها، وأعرب عن غضبه بسبب وقوع هذه الأعمال الوحشية. وأضاف أن وفده يشجع المفوض السامي وفريقه على تكثيف جهودهم التي ترمي إلى التشجيع على تقديم تفسير أكثر انسجاما للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، ويُعرب عن دعمه لتقييم الاحتياجات الشاملة، فيدعو المفوض السامي إلى مواصلة تعزيز التوزيع الجغرافي العادل للمناصب العليا داخل المفوضية.

٢١ - **السيدة مبالا إيينغا** (الكاميرون): قالت إنها ترحب بالعلاقات الجيدة بين المفوضية وحكومتها، وترحب أيضا

بالإصلاحات التي تم القيام بها منذ عام ٢٠٠٦، على الرغم من أنه لا تزال هناك مشاكل شائكة تحتاج إلى حل مثل أمن العاملين في المجال الإنساني، ولذلك تدعو الدول الأعضاء إلى تعبئة جهودها لتوفير الأمن. وتسعى حكومة الكاميرون من جانبها جاهدة لضمان سلامة واحترام حقوق الإنسان الأساسية في مخيمات اللاجئين في البلاد، بالتعاون مع مختلف الهيئات الوطنية والدولية. وهكذا تقدم المفوضية مجموعة من الخدمات التعليمية والصحية وساهمت في تعزيز قدرات وزارة الصحة العامة الكاميرونية في مجال مكافحة سوء التغذية، وقامت، بالتعاون مع منظمات أخرى في الأمم المتحدة بحملة تطعيم، وعلاوة على ذلك، قالت إنها ترحب بالوضع المالي الممتاز للمفوضية وتُعرب عن شكرها للجهات المانحة على سخائها الذي لم يسبق له مثيل والذي أبدته في عام ٢٠٠٨.

٢٢ - وإذ أعربت عن قلقها إزاء مسألة نقل المواد الغذائية والإمدادات الإنسانية، قالت إن الوفد الكاميروني يسأل كيف يستطيع المجتمع الدولي تحسين أمن السفن ويريد أن يعرف احتياجات المفوضية في هذا الصدد.

٢٣ - **السيدة براون** (أستراليا): إذ أعربت عن تأييد بلدها الكامل للمفوضية ولموظفيها في الميدان قالت إنها تعرب عن القلق إزاء أعمال العنف التي يقع هؤلاء الموظفون ضحيتها، وإزاء القيود المفروضة على وصول المعونة الإنسانية. وإن الإصلاحات التي تعتزم المفوضية القيام بها وعزمها على تعزيز تقييم الاحتياجات الشاملة أمر مشجع، شأنها في ذلك شأن قرارها الاضطلاع بدور القيادة في إطار الشراكات التي تقيمها مع هيئات أخرى في مجال المساعدة الإنسانية، وترحب أستراليا بالجهود المتجددة التي يبذلها المفوض السامي وسوف تشارك باهتمام بالغ في المناقشات التي سيجريها في كانون الأول/ديسمبر القادم حول مسألة اللاجئين في المناطق الحضرية. وقالت إنها ترحب برئاسة اللجنة التنفيذية من خلال ممثلتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف، وبالعمل على هذا الأساس بالتعاون الوثيق مع المفوض السامي.

٢٤ - **السيدة بوروما** (زمبابوي): أعربت عن أسفها لأن الأمانة العامة تصر على عرض الحالة الإنسانية في زمبابوي من زاوية سلبية وسياسية، كما يتضح ذلك مثلا في الفقرة ٣٢ من التقرير (A/64/330) حيث يأتي ذكر المشاكل التي يواجهها ''العديد من الأشخاص المشردين في البلد''. ويتساءل وفد زمبابوي كيف يمكن أن يكون هذا التأكيد ممكنا لا سيما أن الحكومة لم تحدد بعد إذا كان هناك أشخاص مشردون في البلد وأسباب التشرد. ويعرب عن قلقه للمواقف السياسية التي يتم اتخاذها وعدم وجود إحصائيات محددة في الفقرات ٣٢ إلى ٣٤ لا سيما استخدام عبارات غامضة مثل ''استمرار الغموض السياسي'' وتكرار عبارة ''عدد كبير''. فقد تم إحراز تقدم كبير على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ويتعين على الأمانة العامة ألا تقدم آراءها الشخصية على أنها حقائق ثابتة.

٢٥ - وفيما يتعلق بوجود زمبابويين في جنوب أفريقيا، وهو أمر يعرضه النص على أنه ظاهرة حديثة العهد، قالت إن هذه الظاهرة في الواقع ظاهرة قديمة جدا. وتساءلت عن السبب الذي من أجله جاء مرة أخرى في التقرير ذكر لأعمال العنف التي تقوم على كراهية الأجانب والتي وقعت في عام ٢٠٠٨ في حين أن هذه المسألة نوقشت السنة الماضية، وأن تشكيل حكومة مفتوحة على الجميع سمح للزمبابويين بالبقاء في وطنهم أو العودة إليه. ويتعين على الأمانة العامة ألا تثقل جدول أعمال اللجنة بتكرار نفس الأمور وتقديم تقارير تكميلية.

٢٦ - **السيد ستارتشيفيك** (صربيا): ركّز على العبء الذي تعاني منه بعض البلدان التي تستقبل عددا كبيرا من اللاجئين، والتي تمتد فيها منذ مدة طويلة حالة الأشخاص

المشردين. وصربيا هي أحد هذه البلدان إذ تأوي ٣٤١ ٠٠٠ مشرد طالت مده تشردهم، ويود الوفد الصربي أن يعرف ما هو الحل الذي ترتئيه المفوضية لهذه المشكلة الخاصة في أوروبا.

٢٧ - **السيد لوو شينغ** (الصين): إذ أشار إلى أن عدد اللاجئين قد انخفض في عام ٢٠٠٨، وذلك بصفة خاصة بفضل الجهود المتضافرة التي تبذلها المفوضية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، أكد أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، سواء فيما يتعلق بأمن أو استمرار النزاعات المسلحة أو الأزمة المالية، وتغير المناخ، والفقر المدقع. وقال إن البلدان النامية هي البلدان التي تستقبل أكبر عدد من اللاجئين، و لم يتم تخفيف العبء الذي تتحمله. وتطلب الصين من المفوضية أن تواصل جهودها لمساعدة اللاجئين والبلدان التي تستقبلهم، وأن تحرص على منع سوء استخدام آليات الحماية. وإذ وقّعت الصين على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها، قال إن الصين تفي دائما بالتزاماتها الدولية في هذا المجال، وهي على استعداد لتعزيز تعاونها مع المفوضية.

٢٨ - **السيد موسوتي** (كينيا): قال إنه يقدر اهتمام المفوض السامي بحالة بلاده التي تستقبل عددا كبيرا من اللاجئين. وأوضح أن عددا من المشردين استطاعوا مؤخرا العودة إلى ديارهم ومن ثم لم يعودوا موجودين في المخيمات؛ ومع ذلك، لا يزال هناك ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ موزعين على مخيمين علما بأن ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ منهم في كاكوما، ويضاف إليهم عدة آلاف من اللاجئين الذين لم يتم تسجيلهم.

٢٩ - وأضاف أن كينيا تعاني منذ فترة طويلة من آثار النزاعات في المناطق المجاورة، بما في ذلك الصومال، وإذا كانت مساعدات المفوضية والهيئات الأخرى لا تقدر بثمن، إلا أنه مع ذلك يجب إيجاد حلول طويلة الأجل من أجل وقف التدفق المستمر للاجئين. وقال إنه يود أن يعرف التوصيات التي يعتزم المفوض السامي تقديمها إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، إذا كان يجب الترحيب بالعودة الطوعية للاجئين إلى السودان، فينبغي أيضا التأكيد على ما يترتب على وجود مخيمات مثل مخيم كاكوما من آثار، لا سيما آثار بيئية، على السكان المحليين الذين ينبغي وضع رأيهم في الاعتبار على النحو الواجب.

٣٠ - **السيد سليم** (مصر): قال إنه يجب في رأيه التصدي لمشكلة اللاجئين، وهي مشكلة قديمة ذات جذور عميقة، من خلال تنسيق عمل المفوضية والهيئات الأخرى للأمم المتحدة. وقال إنه يريد أن يعرف ما هي الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل تحسين سلامة الموظفين في الميدان، وسأل المفوض السامي ما الذي يقصده بعبارة ''أوضاع شبيهة'' بأوضاع اللاجئين أو المشردين.

٣١ - **السيد تارار** (باكستان): قال إنه يأسف لوفاة أفراد من موظفي المفوضية ويدين بشدة الاعتداءات التي يقعون ضحية لها، مشددا على أهمية معرفة ما يتعرضون له من تهديدات والقضاء عليها. وسأل المفوض السامي ما هي المساعدات التي يمكن تقديمها للسكان المحليين في البلدان النامية التي تستقبل لاجئين طالت مدة لجوئهم، لا سيما في إطار الأزمة المالية والغذائية الحالية الخطيرة.

٣٢ - **السيد لوليشكي** (المغرب): قال إن حياة الأشخاص هي أحيانا الثمن الذي تدفعه المفوضية نتيجة جهودها التي يتزايد الطلب عليها بسبب الأزمات المتعددة ذات الطابع المختلف. وأضاف أنه متفق مع المفوضية على أن الاتجاهات الكبيرة الخمسة تستدعي تعاونا على الصعيد العالمي، فأشار إلى أن هناك فجوة بين توقعات المجتمع الدولي والموارد المالية التي على استعداد أن يقدمها المجتمع الدولي، معربا عن الأمل

في أن التوسع في أنشطة المفوضية لن يجعلها تهمل ولايتها الأساسية والأصلية. وقال إن الوفد المغربي يود أن يعرف أولا إذا كانت المفوضية سوف تواصل سياستها المتعلقة بنقل مكاتبها نظرا لنجاح نقل بعض المهام إلى بودابست. وثانيا، إذا كانت تعتزم وضع توجيهات للحكومات للسماح لها بتحسين تنسيق أعمالها في حال حدوث كوارث طبيعية.

٣٣ - **السيد غوتيريس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال ردا على سؤال ممثلة إثيوبيا، إنه يعترف بمدى وأهمية تعاون الحكومة الإثيوبية مع المفوضية منذ فترة طويلة. غير أنه يلاحظ شخصيا أن السلطات الإثيوبية رفضت السماح للمفوضية بفتح مكتب في جنوب شرق البلاد لمساعدة المشردين نتيجة أعمال العنف في المنطقة، وقال إن لديه وثائق تثبت هذا الشيء. وتنطبق هذه الملاحظة نفسها على السودان، الذي تحافظ حكومته على شراكة متينة مع المفوضية من خلال تقديمها المعونة إلى أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ في شرق البلاد، ومن خلال تشجيع عودة العديد من اللاجئين في الجنوب. وعلى الرغم من أن النتائج الواردة في التقرير A/64/212 لا تنطبق إلا على الفترة المعنية وأن المنظمات غير الحكومية تستطيع الآن دخول دارفور، إلا أن الحكومة السودانية لم تستجب بعد لبعض طلبات الفريق المحلي التابع للمفوضية للقيام بمهمته المتمثلة في حماية اللاجئين وإدارة المخيمات في شمال دارفور وجنوبها.

٣٤ - وأضاف المفوض السامي أنه متفق مع ممثلة فنلندا على أن تنفيذ تقييم الاحتياجات الشاملة وأداة فوكس لنظم الإدارة مشروع طموح للغاية يحتاج إلى تقييم، لا سيما أنه يتعلق بجميع عمليات المفوضية، ولذلك تم زيادة موارد دائرة وضع السياسات والتقييم. وتعمل المفوضية على تبسيط هذه الأداة لتتمكن من التعامل بشكل كامل مع الجهات الفاعلة الأخرى وتنسيق عملية تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ. ويرى المفوض السامي في هذا الصدد أن الاحتياجات المرتبطة باستخدام هذه الأداة ينبغي أن يكون لها تأثير على تحديث النظام بأكمله والمساهمة في تعزيز التعامل بين المفوضية وشركائها.

٣٥ - وقال، ردا على ممثل اليمن، إن الوفورات التي تم تحقيقها بفضل الإصلاح الداخلي سمحت للمفوضية بتعزيز وجودها في البلدان التي تمر بصعوبات كبيرة لحماية اللاجئين لا سيما أنها مثل اليمن تعاني من الأزمة الحالية (حيث ضاعفت المفوضية ثلاث مرات أعمالها خلال السنوات الثلاث الماضية)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تعتزم المفوضية تكثيف عملياتها.

٣٦ - وأضاف أن وفد كوت ديفوار أعرب عن قلقه فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي ولذلك يؤكد أن المفوضية ملتزمة لا بضمان التوزيع الجغرافي بين موظفيها فحسب، بل أيضا ملتزمة بالمساواة بين الجنسين. وقد أنشأت من أجل تحقيق هذه الغاية حصة نسبتها ٥٠ في المائة من النساء على جميع المستويات، مما يسبب في كثير من الأحيان مشاكل كثيرة نتيجة سياسة توظيف الأمم المتحدة التي تعطي الأولوية إلى معايير أخرى.

٣٧ - ومضى يقول إنه يثني على سخاء الحكومة الكاميرونية وتعاونها المثالي الذي أبدته تجاه العدد الكبير جدا من اللاجئين الوافدين من البلدان المجاورة، علما بأن اندماجهم لا يتم دائما بشكل سلس. وأوضح أن المشاكل اللوجستية التي ذكرتها ممثلة الكاميرون يعاني منها بصفة خاصة برنامج الغذاء العالمي الذي يواجه صعوبات في نقل المواد الغذائية لا بسبب أعمال القرصنة فحسب بل أيضا بسبب نقص الهياكل الأساسية الملائمة في بعض المناطق النائية جدا.

٣٨ - وبعد أن رحّب بدينامية أستراليا على رأس اللجنة التنفيذية للمفوضية، وبالدعم الكبير الذي تقدمه مما سيسمح

بإحراز تقدم كبير في السنة القادمة، رد على المشاكل التي أعرب عنها الوفد الزمبابوي مشيرا إلى أن الملاحظات الواردة في التقرير A/64/12 لا تنطبق إلا على الفترة قيد الدراسة. وأكد أن الحالة في زمبابوي قد تحسنت منذ ذلك الوقت ووجه نظر المندوبة إلى أن الفقرات التي انتقدتها الحكومة الزمبابوية تتضمن أيضا العديد من العناصر الإيجابية.

٣٩ - وفيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها الوفد الصربي، يؤكد المفوض السامي أن صربيا ترد بالفعل في القائمة التي تتضمن خمسة بلدان يمتد فيها وجود اللاجئين والمشردين ويتطلب هذا الوجود اهتماما خاصا. وإذ أكد على الأهمية التي يعلقها على هذه الحالة، قال إنه يعلن أن مؤتمرا حول المسألة سينعقد قريبا في صربيا، ويؤكد أن المفوضية والحكومة الصربية يعملان بالتعاون مع حكومات البلدان المجاورة من أجل اتخاذ تدابير ترمي إلى عودة اللاجئين إلى وطنهم وإيجاد حلول مبتكرة لتسوية مشكلة حقوق الحيازة تسوية دائمة.

٤٠ - وقال إنه يعتزم زيارة الصين ويرحب بصفة خاصة بتطوير التشريع الصيني المتصل باللاجئين، بما في ذلك إدراج الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين في القانون الصيني.

٤١ - وفيما يتعلق بالحالة في كينيا، قال المفوض السامي إن المفوضية، بالتعاون مع تسع منظمات أخرى، وضعت خطة لدعم المجتمعات المحلية المضيفة، وفي إطار ذلك تعهدت المفوضية بتنفيذ برامج تنمية، لا سيما في منطقة داداب. وإن هذا الدعم، الذي يجيء في كثير من الأحيان في المرتبة الثانية، يفرض نفسه الآن لا لغرض الإنصاف فحسب، بل أيضا لضمان حماية المجتمعات المضيفة وحماية اللاجئين. وفيما يتعلق بإيجاد حل دائم للوجود الممتد للاجئين، قال إن المسألة معقدة وتتطلب أكثر من مجرد تدخل لأسباب إنسانية، ذلك أن الحل السياسي وحده يستطيع أن يضع حدا لتدفق اللاجئين الصوماليين إلى كينيا الذي بلغ في الآونة الأخيرة ٧ ٠٠٠ شخص في الشهر.

٤٢ - وردا على سؤال الوفد المصري، يحيل المفوض السامي إلى الملاحظات التوضيحية الواردة في تقريره، ويقول إن الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في أوضاع شبيهة بأوضاع المشردين والأشخاص الذين يجدون أنفسهم في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين يواجهون نفس المخاطر التي يواجهها اللاجئون والمشردون، وعلى هذا الأساس تتولى أمرهم المفوضية وإن كان لم يتم بعد لأسباب مختلفة تسجيلهم بشكل رسمي كلاجئين.

٤٣ - وفي معرض تهنئته باكستان التي رغم الصعوبات التي تواجهها هي أكثر بلدان العالم استقبالا للاجئين، إذ يوجد على أرضها ١٫٨ مليون لاجئ أفغاني، قال إنه يأمل تمديد مبادرة Raha التي أطلقها بالتعاون مع الحكومة الباكستانية، والتي رغم كل الأحداث الأخيرة تلقت دعم عدة بلدان.

٤٤ - وأضاف أنه يُطمئن ممثل المغرب إذ لا تعتزم المفوضية إهمال ولايتها الرئيسية التي لا تزال تشكل مركز اهتماماتها. وعلاوة على ذلك، فإن التوسع في أنشطتها، لن يتسبب في زيادة تكاليفها الهيكلية بل بالعكس سيسمح لها بتحقيق وفورات من خلال تجميع الموارد. فكل المهام التي يمكن نقلها إلى بودابست قد تم بالفعل نقلها، ولكن هناك مهام أخرى، لا سيما دعم تكنولوجيا المعلومات، سوف يتم نقلها إلى مكان آخر. وأضاف أن عدد العاملين في جنيف قد تناقص من ١ ٠٤٠ إلى ٧٢٠ شخصا، مما يحقق وفورات كبيرة نظرا لأن التكاليف في المواقع الجديدة أقل بكثير. أما بالنسبة لحالات الكوارث الطبيعية، فتقوم المفوضية بتنسيق خطة العمل الشاملة، وأعدت بالفعل الوثائق التوجيهية في هذا الصدد. والواقع أن تطبيق التوصيات الموصى بها هي بصفة

عامة المشكلة، لا سيما في البلدان التي تكون فيها الحكومات أضعف وتحتاج إلى مزيد من الدعم.

٤٥ - **السيدة متولي** (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت، متحدثة باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إنه إذا أريد حل مشكلة تشرد السكان في العالم، فينبغي التصدي لظواهره المختلفة التي هي أصل المشكلة. وترحب الجماعة باعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بحماية ومساعدة المشردين في أفريقيا وتشجع جميع البلدان الأفريقية على التصديق عليها.

٤٦ - وأضافت أن الدول الأعضاء في الجماعة تستقبل أكثر من مليوني مشرد، ورغم وضع المنطقة السياسي، يلاحظ إحراز تقدم كبير في عام ٢٠٠٩ بالنسبة لموضوع اندماج اللاجئين. وقد تم عقد اجتماعات ثلاثية الأطراف للسماح بعودة اللاجئين إلى بلدانهم، وتسعى أنغولا وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة إلى إيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين الذين طالت مدة لجوئهم. وترى الجماعة أنه بالإضافة إلى الحلول الكلاسيكية، ينبغي اتباع نهج شامل يضم إمكانية الهجرة القانونية لأن هذه هي أفضل طريقة للنجاح. وهذا هو النهج الذي دفع الحكومة التترانية إلى منح الجنسية للاجئين البوروندين في عام ١٩٧٢.

٤٧ - وأضافت أن بلدان الاقتصادات النامية مثل جنوب أفريقيا ومعدل النمو الاقتصادي المتسارع في أنغولا على مدى العامين الماضيين اجتذبا عددا متزايدا من المهاجرين الذين يشكلون عبئا ثقيلا على موارد البلدان المضيفة التي تعاني أصلا من الأزمة العالمية. ويتعين على الجماعة الاقتصادية أن تتصدى لهذه التحديات الهائلة التي تشكلها كل من حركات الهجرة المختلطة وتدفق اللاجئين إلى المناطق الحضرية. فالسلام والاستقلال ضروريان لحماية الناس المستضعفين، غير أنه يجب أيضا إعداد إطار معياري واتخاذ تدابير اجتماعية واقتصادية مستدامة. وقد نقل تقلص أماكن اللجوء في البلدان المتقدمة عبء المسؤوليات إلى بلدان أخرى؛ فمن الضروري اعتماد نهج شامل يجمع بين المنظور الإنساني وتحمل المسؤوليات المتعلقة بالحماية الدولية.

٤٨ - **السيد أورنيوس** (السويد): قال، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحان للانضمام جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وأذربيجان، إن العالم ضم في نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي ١٥ مليون لاجئ و ٢٦ مليون مشرد، وقعوا ضحايا تغير المناخ والتلوث، والنمو الديمغرافي، والتحضر، وانعدام الأمن الغذائي، والأزمة الاقتصادية، وتضييق نطاق العمل الإنساني. وفي حين أن عام ٢٠٠٩ يتفق مع الذكرى السنوية الستين لاتفاقيات جنيف، وأن تعزيز القانون الإنساني يتسم بأهمية أكثر من أي وقت مضى، يضيق نطاق العمل الإنساني، ويتم حرمان السكان من المساعدة التي يحتاجون إليها، في الوقت الذي تتزايد فيه الهجمات على العاملين في المجال الإنساني.

٤٩ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يساوره بالغ القلق إزاء ظروف معيشة المشردين في مخيمات سري لانكا، ويطلب ضمان حرية تنقلهم؛ ويناشد الاتحاد الأوروبي وضع خطة شاملة لعودة هؤلاء المشردين وإمكانية وصول المنظمات الإنسانية إليهم بحرية. وإذ يشير إلى أهداف الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها، يرى الاتحاد الأوروبي أنه يجب معالجة مسألة انتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية في سياق تدفقات الهجرة المختلطة، وأن برنامج العمل المؤلف من عشر نقاط لحماية المدنيين في فترات الصراع المسلح يمكن أن يكون مفيدا في هذا السياق. ويعمل الاتحاد الأوروبي على وضع نظام أوروبي مشترك للجوء، يتم إدماجه في إطار

برنامج استوكهلم الذي اعتمده المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٥٠ - وإذ أعرب عن أسفه لوضع الملايين من اللاجئين الذين طالت فترة لجوئهم، يحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول على التصدي للأسباب العميقة لهذه الظاهرة، واعتماد تدابير تسمح بعودتهم الطوعية، واندماجهم المحلي، وإعادة توطينهم. ويعمل الاتحاد الأوروبي من ناحيته على إنشاء برنامج لإعادة توطين اللاجئين ذوي الاحتياجات الخاصة. وفيما يتعلق بالعودة إلى الوطن، تتطلب العودة الطوعية، التي يعرقلها في كثير من الأحيان انعدام الأمن وعدم وجود هياكل أساسية في البلدان الأصلية، اتخاذ تدابير ترمي إلى تجسير الهوة بين المساعدة الطارئة والمعونة الإنمائية؛ وإن مشاركة المفوضية في مبادرة الأمم المتحدة ''توحيد الأداء'' أمر هام في هذا الصدد. وهناك عدد متزايد من الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية ويقيمون في المناطق الحضرية، الأمر الذي يخلق مشاكل محددة ينبغي وضعها في الاعتبار عند إعداد ميزانية المفوضية. وعلاوة على ذلك، يثني الاتحاد الأوروبي على المفوضية لتوسيع برامج المساعدة التي تقدمها إلى المشردين داخل بلدانهم، وترحب بتوقيع ١٧ بلدا على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن حماية ومساعدة المشردين في أفريقيا.

٥١ - ومضى يقول إن الشراكات والتنسيق مع الجهات العاملة الأخرى في المجال الإنساني أمر أساسي لضمان فعالية العمل الإنساني. ويدعم الاتحاد الأوروبي النهج المرنة وآليات التمويل المشتركة، ويحث المفوضية على دعم أنشطة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على الصعيد الدولي، ومنسقي العمل الإنساني على الصعيد الوطني، ويرحب بتشكيل الفرقة الخاصة المعنية بتقييم الاحتياجات، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإعادة إعمار وتأهيل المناطق المتضررة من جراء الحروب أو الكوارث. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الإصلاحات الهيكلية والإدارية التي تقوم بها المفوضية، وبالتالي يدعم مشروع القرار المتعلق بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (A/C.3/64/L.52).

٥٢ - **السيد ليبوي** ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة): شدد، متحدثا باسم البلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ، على آثار تغير المناخ وأشار إلى أن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ هي من أكثر البلدان ضعفا، لا سيما في مواجهة مخاطر التشرد بسبب تغير المناخ. ويتوقع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن ١٥٠ مليون شخص سوف يتزحون لأسباب مناخية في عام ٢٠٥٠، ويذكر تقرير ستيرن عن آثار تغير المناخ أن الرقم هو ٢٠٠ مليون. وفي منطقة المحيط الهادئ، النزوح لأسباب تغير المناخ ناشئ عن نقص مياه الشرب نتيجة انخفاض معدل سقوط الأمطار وتسرب المياه المالحة إلى احتياطيات المياه العذبة، وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن تكاثر الفيضانات أو تآكل التربة، وتملّح الأراضي الصالحة للزراعة، وتحمّض المحيطات، وارتفاع مستوى المياه، ووقوع الكوارث الطبيعية.

٥٣ - وأضاف أنه بدأ بالفعل، في بعض دول المحيط الهادئ الجزرية مثل فانواتو وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان، نزوح السكان الأمر الذي يخلق مشاكل خطيرة من حيث إعادة التوطين. وإن أزمة المناخ سوف تهدد بجعل بعض البلدان مثل كريباتي أو جزر مارشال أو توفالو غير صالحة للسكنى بل سوف تغطيها المياه، وهذا من شأنه أن يثير القلق بسبب عدم وجود حماية دولية لما يسمى بـ''اللاجئين بسبب المناخ''. وإذا كان هناك ما يدعو إلى الترحيب بعقد محادثات يتوقع أن تقوم بتجسير الهوة القانونية، إلا أن الأولوية يجب أن تمنح لمنع الهجرة، ومن ثم حماية السلامة الإقليمية التي يهددها تغير المناخ الناجم بصورة أساسية عن النشاط الإنساني في البلدان المتقدمة.

وعليه مما لا غنى عنه أن يظهر المجتمع الدولي إرادته سياسية في هذا الصدد.

٥٤ - **السيد شباربير** (ليختنشتاين): قال إن بلده قلق بسبب وضع حوالي ٢٦ مليون شخص مشرد نتيجة النزاعات المسلحة ويحث جميع الأطراف المعنية على تسهيل عمل مختلف المنظمات التي تعمل في الميدان، والسماح لها بالوصول بشكل مباشر وبدون شروط إلى اللاجئين والمشردين، واحترام حقوق هؤلاء السكان وتأمين حمايتهم داخل وخارج المخيمات المؤقتة التي يعيشون فيها لا سيما حمايتهم من العنف المسلح ومن محاولة التجنيد لأسباب عسكرية، ومن العنف الجنسي.

٥٥ - وأضاف أن الذكرى السنوية الستين لاتفاقيات جنيف ينبغي أن تكون مناسبة لنتذكر أن هذه الصكوك كانت أثناء اعتمادها بمثابة إنجاز رئيسي من حيث أنها وضعت القواعد الأساسية المطبقّة خلال فترة النزاعات المسلحة، والتي يتم انتهاكها بصورة منتظمة في مناطق عديدة من العالم، مما يشكل مدعاة للقلق الشديد. ومما يثير القلق تزايد تنقل السكان بسبب تغير المناخ والكوارث الطبيعية، مثل الإسقاطات التي وضعتها المفوضية للسنوات المقبلة، مشيرة إلى حدوث هجرات أكبر وأكثر تعقيدا سوف تؤدي إلى بزيادة عدد عديمي الجنسية. ويتعين على المجتمع الدولي من الآن فصاعدا أن يزداد قلقه بشأن هذا الموضوع وبشأن مسألة الوضع القانوني لهؤلاء اللاجئين الذين سيترحون لأسباب تتعلق بالمناخ والذين سوف يحتاجون إلى حماية القانون الدولي وإلى مساعدة إنسانية.

٥٦ - وفي الختام، قال إنه يتمنى أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سينعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ سوف يتيح الفرصة للمجتمع الدولي ليدرك ما لهذه المآسي من أسباب إنسانية، ويتوصل إلى اتفاق جوهري لتوفير الوسائل الكفيلة بالتصدي للتحديات الإنسانية المقبلة.

٥٧ - **السيد مياموتو** (اليابان): شدد على الزيادة الملاحظة منذ عدة سنوات في الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن النزاعات أو الكوارث الطبيعية بسبب تغير المناخ. وأعرب عن قلقه إزاء أثر الأزمة الاقتصادية على المعونة الإنسانية الدولية، وكرر التزام اليابان بمواصلة شراكتها مع المفوضية واستمرارها في تقديم الدعم المالي لها. وقال إنه يجب مواصلة إصلاح المفوضية الهيكلي، مما سيسمح لها بترشيد عمل المساعدة الذي تقوم به وبتخصيص مزيد من الإمكانات للعمليات الميدانية، كما أن الجهود المبذولة لإدخال الإدارة القائمة على النتائج بفضل تقييم الاحتياجات الشاملة وآليات فوكس أمر أساسي في هذا الصدد. وسيسمح الهيكل الجديد للميزانية بتعزيز فعالية عمل المفوضية والتعريف على نحو أفضل بعملها بين شركائها.

٥٨ - ومضى يقول، في معرض إشارته إلى تقارير الأمين العام المقدمة هذه السنة، إنه يشدد على ثلاث نقاط أساسية. أولا، تدعم اليابان النداء الموجه إلى جميع الأطراف في النزاعات، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، لكي تسهّل وصول المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين. وثانيا، تدعم اليابان الجهود المبذولة الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على الصكوك القانونية الدولية، معتبرة أنه من الأساسي احترام المبادئ التوجيهية المتصلة بتشرد الأشخاص داخل بلدانهم، وتناشد الدول التوقيع على اتفاقية جنيف وبروتوكولها إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد. وثالثا، تدعو اليابان المجتمع الدولي إلى التصدي للأسباب الجوهرية لتشرد السكان، والتساؤل عما يمكن عمله لإيجاد ظروف مواتية أثناء مرحلة إحلال السلام بعد انتهاء النزاعات. ويجب أيضا العمل على تخفيف آثار الكوارث الطبيعية التي تسبب التشرد. والبلدان مدعوة في هذا السياق إلى تنفيذ إطار عمل

هيوغو. وتدعم اليابان الإصلاحات الهيكلية للمفوضية، ويسرها أن تستقبل المفوض السامي في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وتعلن عن عزمها القيام في عام ٢٠١٠ بمشروع رائد لإعادة التوطين مما سيسمح للمفوضية باستقبال اللاجئين من ميانمار.

٥٩ - **السيد ميركادو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يدعم النهج الشامل الذي اعتمدته المفوضية للاضطلاع بولايتها، ولكنه يرى أن حماية السكان المتضررين بسبب التراعات واجب أخلاقي يجب أن يظل على رأس الأولويات. وتلعب الدبلوماسية واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي دورا محوريا، ويجب توعية الدول بضرورة احترام حقوق المشردين الأساسية. فالأمر لا يقتصر على تقديم المعونة الإنسانية للمشردين بل يتعلق أيضا بالعمل على منع التشرد وإيجاد حلول مستدامة لضحايا التراعات، لا سيما لملايين اللاجئين الذين تشردوا منذ عدة سنوات. والولايات المتحدة في هذا الصدد تشجع العمل الدبلوماسي لأغراض إنسانية. وفي معرض إشارته إلى أن الولايات المتحدة هي الجهة المانحة الرئيسية للمفوضية السامية، قال إنها تتوقع أن تستمر الإصلاحات التي ترمي إلى تحسين الفعالية والشفافية والنوعية في عمل المفوضية.

٦٠ - **السيد فيني** (سويسرا): قال إنه يرحب أيضا بالتقدم الذي أحرزته المفوضية فيما يتعلق بتعزيز إدارة عملياتها لا سيما في مجال الحماية. وإذ أشار إلى أن مسؤولية حماية اللاجئين تقع أساسا على عاتق الدول، ناشد أكبر عدد ممكن من الدول التصديق على اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ والتقيد بهما. وأضاف أن سويسرا قلقة بسبب العقبات المتزايدة التي تواجهها الجهات الإنسانية الفاعلة التي تسعى للوصول إلى مناطق التراع، وتريد أن تساهم في تغيير هذا الاتجاه لا سيما من خلال وضع كتيب عن الإطار القانوني لتسترشد به السلطات الوطنية والمنظمات الدولية والجهات العاملة في المجال الإنساني على أرض الواقع. وفيما يتعلق باللاجئين والعائدين الذين يعيشون في المناطق الحضرية، يرحب الوفد السويسري بانعقاد حوار المفوض السامي حول التحديات المتعلقة بالحماية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وتركيزه على هذا الموضوع، كما يرحب بارتياح بالسياسة الجديدة التي تتبعها المفوضية في هذا المجال.

٦١ - **السيدة شانيدزه** (جورجيا): قالت إنها تؤكد أن حالة حقوق الإنسان منذ نزاع آب/أغسطس ٢٠٠٨ قد تدهورت في تلك الأراضي المحتلة من جورجيا، أي في أبخازيا ومنطقة تسخينفالي في أوسيتيا الجنوبية، كما أكد ذلك تقرير بعثة تقصي الحقائق برئاسة السيدة تاغليافيني. وأضافت أن دخول العاملين في المجال الإنساني والعاملين لحساب المجتمع الدولي إلى المنطقة لا يزال محظورا رغم أحكام اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة، لا سيما القرار ٣٠٧/٦٣ المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وقد اتخذت جورجيا منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨ تدابير من أجل إحصاء ومساعدة المشردين الذين يحصلون على الدعم الاجتماعي الاقتصادي والحماية الاجتماعية. ومع ذلك، ينبغي عدم نسيان المشردين منذ بداية التسعينات، إذ تحاول جورجيا تلبية احتياجات جميع المشردين الموجودين على الأراضي التي تحت سيطرتها. وقد تم اتخاذ أيضا تدابير لا سيما في مجال العمالة والتعليم والخدمات الاجتماعية لتمكين الأشخاص الذين لن يستطيعوا العودة إلى ديارهم من التوطّن. وأخيرا، اعتمدت الحكومة خطة عمل جديدة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتصلة بالمشردين، وتعتزم تشجيع السكان المعنيين على الاندماج الطويل الأجل من خلال جعل الشفافية والحوار من صميم عملها.

٦٢ - **السيد ستينفولد** (النرويج): أشار، في معرض تأكيده على أن عدد المشردين في تزايد مستمر بسبب

الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ وحالات الطوارئ المعقدة، إلى أن اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين في أفريقيا هي أول صك دولي ملزم في هذا المجال. وتشجع النرويج جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على توقيع وتصديق وتطبيق هذه الاتفاقية، وتدعو الجهات المانحة إلى دعم العملية التي تقيمها الاتفاقية. وترحب بالأهمية المعلقة على حالة اللاجئين الذين طالت مدة لجوئهم أثناء انعقاد حوار المفوض السامي حول التحديات المتعلقة بالحماية في عام ٢٠٠٨، وتأمل في التوصل إلى توافق للآراء في المستقبل القريب لكي تتمكن اللجنة التنفيذية من التوصل إلى نتيجة بشأن هذه المسألة. وفي الختام، أشار إلى أن وفده يشارك في تقديم مشروع القرار A/C.3/64/L.52.

٦٣ - **السيد سليم** (مصر): أعرب عن القلق الذي تسببه زيادة عدد اللاجئين والمشردين من جراء الأزمات الدولية لا سيما الأزمة المالية، ونقص الموارد المخصصة لتمويل أنشطة المفوضية. ويرى وفده أن مسألة المشردين يجب أن تعالج على نحو منفصل عن مسألة اللاجئين الذين ينبغي أن تكون لهم أولوية الاستفادة من عمل المفوضية. وبالإضافة إلى ذلك، ربما لا يكون مجلس الأمن هو الهيئة المناسبة لدراسة مسألة تخفيف آثار تغير المناخ، ذلك أن عددا كبيرا من هيئات الأمم المتحدة تهتم بهذه المسألة بفعالية. وتدعم مصر جميع الجهود المبذولة من أجل تعزيز الإطار القانوني الدولي، لا سيما مبادرة تكملة الاتفاقية، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا التي تم اعتمادها مؤخرا.

٦٤ - وأضاف أن العمل الدولي في مجال حماية اللاجئين ينبغي أن يركز على المحاور الأربعة التالية: القضاء على أسباب النزاعات في العالم، بما في ذلك من خلال تحسين قدرة الدول على التنمية؛ وتعزيز احترام القانون الدولي للاجئين، جنبا إلى جنب مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومن خلال تجنب إخضاع حماية اللاجئين لمسائل الأمن أو الهجرة؛ وتعزيز التضامن الدولي والشراكات الدولية ومساعدة البلدان الخارجة من النزاعات على بناء المؤسسات اللازمة لرعاية مواطنيها؛ وتشجيع العودة الطوعية للاجئين من خلال تمويل برامج على الصعيد الوطني وتعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الدولي، لا سيما دور لجنة توطيد السلام.

٦٥ - وأضاف أن قضية اللاجئين هي في المقام الأول قضية إنسانية، ولكنها في جوهرها ذات طابع سياسي واقتصادي. وعليه يجب أن تكون بين أولويات العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي الذي ينبغي هو نفسه أن يعتمد على مبادئ القانون الدولي.

٦٦ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن السلطات الكولومبية عززت أحكام حماية المشردين داخليا في مجالات الوقاية والمساعدة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وبصفة عامة، تم إحراز تقدم منذ السنة الماضية في مجال التأمين الصحي والتعليم والمساعدة الإنسانية، وترمي برامج توليد الدخل، ودفع البدلات والمساعدات لشراء المساكن إلى تسهيل الاندماج الدائم للمشردين.

٦٧ - وفي معرض إشارتها إلى أن العدد السنوي للمشردين الحديثي العهد قد انخفض بمقدار الثلث منذ عام ٢٠٠٢، قالت إن تقرير المفوض السامي (A/64/12) لا يعكس التقدم المحرز لأنه يتناول فترة تزيد عن ١١ سنة ولا يذكر المشردين الذين عادوا إلى ديارهم ولا هؤلاء الذين استقر وضعهم. ومع ذلك، يرحب الوفد الكولومبي بالمساعدة التي قدمتها المفوضية لتعزيز الأطر الوطنية في مجال القانون والسياسة، ومشاركة السكان المتضررين، ومتابعة البرامج القائمة، وتؤكد أيضا على أهمية التنسيق في مجال حماية اللاجئين.

٦٨ - **السيد سعيد** (السودان): قال إنه يشدد على أهمية تجهيز المفوضية بموارد كافية لكي يحصل هؤلاء اللاجئون على الخدمات الضرورية، لا سيما في المخيمات الواقعة في وسط وشرق السودان، حيث الحالة قد تدهورت تدهورا خطيرا. وبسبب النزاعات والكوارث الطبيعية، يستقبل السودان على أراضيه اللاجئين، ولكن لديه أيضا لاجئين في البلدان المجاورة. وإذ تتحمل حكومة الوحدة الوطنية مسؤوليتها الكاملة، اعتمدت سياسة وطنية لمعالجة هذه الحالة، وتقوم هذه السياسة على اتفاق السلام الشامل والدستور المؤقت لعام ٢٠٠٥ بالإضافة إلى مجموع الصكوك الدولية التي صدق عليها السودان. ويتمثل الهدف الرئيسي في التشجيع على عودة اللاجئين بمحض إرادتهم والعودة الطوعية للمشردين، وفقا لقانون لعام ١٩٧٤ بشأن هذه المسألة. وحتى إذا تم إحراز تقدم، ينقص السودان الموارد اللازمة لتطوير الهياكل الأساسية والخدمات الضرورية ويناشد المجتمع الدولي والبلدان المانحة دعم جهوده. ويشارك السودان في جميع الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي لتعزيز حماية اللاجئين والمشردين، ولتطبيق الصكوك ذات الصلة، لا سيما الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، والبروتوكول المتعلق بها، واتفاقية الاتحاد الأفريقي التي تنظم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.